من ملايمات الفوائد لها ترشيحا على ترشح لان الملحق في الرسالة
وليكون التفصيل على طبق الاجمالي فما سواها كالمجاز المرسل
مذكور بالتبع والمذكور بالتبع لا يلاحظ في العنوان او وضح
وجه الاوضحية كون التفصيل مطابقا للاجمال لان المذكور
في الاجمال السابق انما هو الاقسام ومما يجب التنبيه عليه
ان المراد بالنوع اللغوي دون الاصطلاحي اذ لا يجوز ارادته
ههنا والا لوجب ان يكون المجاز في قوله انواع المجاز جنسا
لها لا عرضا عاما وان يكون تميز بعضها عن البعض بالفصول
لا بالخواص والتمييز بين الذاتيات والعرضيات اصعب (جزءه)
عن خرط القتاد فتعين اللغوي الذي لا يقتضي شيئا من ذلك
وايضا قوله لئلا يتبادر الوهم الى الاقسام الاولية يدل على ان
المراد به النوع اللغوي لان جعل اقسام الانواع المنطقية
الحقيقية انواعا لان اقسام تلك الانواع اصناف لداعي
ذكر الكلمة وللاشارة الى تقسيم اخر لمطلق المجاز وهو التقسيم
الى المفرد والمركب بل الاوجه الاصح هذا والاضافة بيانية

في داعي ذكر الكلمة في تعريفهم ذكرها في تعريفهم لا يقتضي
تقييد المعنى المعرف (قوم) ههنا بالافراد بل يقتضي احد الامرين
اما التقييد المذكور او تبديل الكلمة باللفظ ويمكن ان يدفع
بالعناية الى التمثيل اقتصر عليه ولم يذكر قسيمه لانه كون داعيا
الى الصرف المذكور كما هو مقتضى ظاهر كلامهم اسماء الى احتمال
كون المقسم اعم من المعرف وح يحمل الكلمة على ظاهرها (العموم) واقول
هذا الاحتمال اظهر من الاحتمال الذي ادعى الشارح ظهوره بقرينة
انهم ذكروا الكلمة في التعريف ووضعوا المظهر موضع المضمر
عند التقسيم لان وضع المظهر موضع المضمر يقتضي نكتة والمناسب
هنا ان يكون تلك النكتة مغايرة المقسم للمعرف ففي كون
اتحاد المقسم والمعرف ظاهر كلامهم بحث لان صرف المقسم
بالقرينتين المذكورتين الى الاعم من المعرف اهون من صرف
الكلمة في التعريف الى الاعم الغير المتبادر بقرينة التقسيم
الى التمثيل لحفظ التعريف على ان كون ذكر الكلمة في تعريفهم
داعيا الى تقييد المعرف بالمفرد وفيه انه لم يذكر المص (نظر ثان)

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1